القضية الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير المصير

مقدمة:

تعتبر كل من مشكلة الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية إضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ،من أعقد المشكلات والقضايا الراهنة التي يواجهها المجتمع الدولي والتي صارت محل انتباه و انشغال الفواعل الدولية لها ،حيث احتلت واجهة الأحداث العالمية واستحوذت على قدر كبير من الاهتمام السياسي والإعلامي ، ورغم المساعي المستمرة من طرف الهيئات الدولية ،الإقليمية وحتى الوسطاء الدوليين للوصول إلى التسوية المقبولة من أطراف هذه الصراعات إلا أن الأوضاع بقيت على ما هي عليه وهنا تقف علامة استفهام كبرى .ما هي الجذور التاريخية لكلتا القضيتين ؟وما هي مواقف الدول الأخرى منهما؟وما مدى تحقيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؟

مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير:

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، ومن الأسس الهامة التي ينهض عليها التزام الدول.إذ رغم الاختلاف الفقهي في تعريف هذا المبدأ،إلا أن العمل بيه في الساحة الدولية كان على نطاق واسع،وذلك لموجة الاستعمار التي مست معظم دول ألعالم [1]

إن تحقيق المصير السياسي لا يكفي للقول باستقلال الدولة وكامل ميادينها،بل يجب أن يتبع ذلك تحقيق تقرير المصير الاقتصادي وا لاجتماعي و الثقافي إذ فرغم تعدد زوايا تقرير المصير إلا أن تطبيقه يكون فقط على الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية و الاحتلال الأجنبي ،وللتمييز العنصري، ولا يمكن للأقليات داخل الدولة ذات السيادة المطالبة بيه. كما أن الطابع الإلزامي لهذا المبدأ كان من المسائل التي كانت محور نقاش حاد بين الفقهاء بين مؤيد ومعارض لإلزاميته ،والقول بأن هذا المبدأ أصبح حقا قانونيا دوليا يسمح للدول باتخاذ الوسائل الضرورية لاقتضاء هذا الحق قد تكون سليمة وقد تكون من خلال الكفاح المسلح إذا لم يفلح السلمي[2]

أساليب تطبيق حق تقرير المصير:

---

[1] 1قراجي جميلة،مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق،مذكرة لنيل مذكرة الماجيستر في القانون ،جامعة مولود معمري تيزي وزو2009

[2] هادية نصيرة،قضية الصحراء الغربية 200/1975

إن حق الشعوب في تقرير المصير كأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الحديث من المنطق الاعتراف بشرعية قانونية كافة الأساليب التي تقود نحو اقتضاء حق تقرير المصير من قبل الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والتمييز العنصري والاحتلال الأجنبي.

وحق الشعوب في تقرير المصير يكون إما بطريقة سلمية تتمثل في الاستفتاء او يكون بالكفاح المسلح.

الاستفتاء: يتم الاستفتاء العام عن طريق استطلاع رأي الشعب حول النظام السياسي وشكل الحكومة ،او عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ليقول الشعب كلمته في نظامه السياسي والحكومة التي تمثله والسلطات التي تدير دولته.وذلك حتى يستطيع الشعب أن يختار بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهذا الأسلوب السلمي تواترت عليه الشعوب منذ القدم وحتى يومنا هذا.

والاستفتاء يعتبر بحق هو الأساس الديمقراطي الذي يتحقق التعبير وفقا له.

الكفاح المسلح: غالبا ما تكون الطريقة السلمية أي الاستفتاء فاشل وذلك لتكبر الدول الاستعمارية على شعوب هذا الحق وتقاومه بكل وحشية ،وهنا يصبح اللجوء إلى القوة أمر ضروري للمطالبة بهذا الحق.وان المواثيق الدولية تقر في بنودها بشرعية الكفاح المسلح حيث في ميثاق الأمم المتحدة1945 يقر بهذا الحق وففي المادة الأولى من القانون الدولي نجد أن هناك أهداف ومقاصد أراد تحقيقها هذا الميثاق من قبل الدول العظمى من بينها محاولة حفظ السلام وذلك من خلال حل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم وإنماء العلاقات الودية بين الأمم بالإضافة الى تحقيق التعاون الدولي.أما الفقرة الثانية من القانون الدولي فهي تقر بحق الشعوب في المقاومة ضد الاحتلال بأي شكل من الإشكال هي حق تقرير المصير .ومن أمثلة على الكفاح المسلح الثورة الجزائرية._الثورة الفلسطينية من1965.

بالرغم من أن جذور مبدأ تقرير المصير تعود الى ماضي بعيد إلا انه يجب التأكيد ان الممارسة الفعلية له كانت بميلاد منظمة الأمم التي كرسته في ميثاقها وتلتها المنظمات الدولية إضافة إلى دور الاتفاقيات الدولية و عهدي حقوق الإنسان 1966م .

أولت معظم المنظمات الدولية و الإقليمية عناية كبيرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها بدءا بمنظمة الأمم المتحدة التي كانت سباقة إلى تكريس هذا المبدأ في ميثاقها كما تم الإقرار عليه في العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان كالإعلان العلمي لحقوق الإنسان 1948م و 1966م لذالك بات يعتبر مبدأ حق

الشعوب في تقرير مصيرها من أهم المبادئ التي تم تكريسها لمنحة المصداقية و الشرعية الدولية أولى هاته المواثيق هو ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من المادة الأولى :" انماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب و بان يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها و كذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السلم العالمي"

كذالك الميثاق الإفريقي في مواثيق المنظمات الدولية التي نصت عليه المادة 20:"لكل شعب الحق في الوجود و الحق المطلق في تقرير مصيره و حرية وضعه السياسي وان يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض إرادته." تجدر الإشارة، بدايةً، إلى أن الفقه القانوني الدولي قد أستقر على أن قرارات الأمم المتحدة ومعاهداتها ومواثيقها وإعلاناتها وغيرها أصبحت من المصادر الرئيسية للقانون الدولي. ظهر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مع بداية القرن العشرين في مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون نهاية الحرب العالمية الأولى، بغرض معالجة أوضاع الشعوب والأمم التي كانت خاضعة لإمبراطورية المجر والنمسا والإمبراطورية العثمانية، وكانت مبادئ ويلسون الأساس لتأسيس عصبة الأمم ولتأكيد الدور الأمريكي على مسرح السياسية العالمية، وقد سقطت عصبة الأمم باندلاع الحرب العالمية الثانية.) ويرى الفقيه الدولي الشهير أيان براونلي بشأن مبدأ تقرير المصير ما يلي:

حتى وقت قريب رأى أغلب الفقهاء الغربيين أن مبدأ حق تقرير المصير ليس له أى محتوى قانوني باعتباره نظرية سياسية وأخلاقية لايوجد تعريف دقيق لها. وقلما يجد المرء قبل عام 1945 أية مراجع قانونية لها. ومنذ 1945 أدت التطورات التي شهدتها الأمم المتحدة إلى تغيير هذه الرؤية فأصبح الفقهاء يعترفون بشكل عام بأن تقرير المصير مبدأ قانوني، وأن الجانب العام والسياسي للمبدأ لايفقده المحتوى القانوني: فقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في قضايا "جنوب غرب أفريقيا" أن نص المادة 2 من "اتفاقية الوصايا" يضع التزاماً قانونياً، على الرغم من الطبيعة السياسية لواجب بذل أقصى الجهود لتحسين ظروف العيش الفعلي والأخلاقي والرقي الاجتماعي سكان الإقليم.

ويقر الإعلان أن مبدأ تقرير المصير جزء من الالتزامات النابعة من الميثاق، وأنه ليس "توصية"، وأنه بمثابة تفسير حقيقي للميثاق. وقد أورد المبدأ في عدد من المعاهدات الدولية لاحقاً، حيث أشير إليه في ميثاق المحيط الهادي الموقع في 8 سبتمبر 1954 وفي بيان مؤتمر باندونج الصادر في 24 ابريل 1955، وفي إعلان

بلجراد لدول عدم الانحياز الصادر في 6 سبتمبر 1961، وإعلان مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز الصادر في أكتوبر 1964

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من الدول هذا المبدأ الذي ورد في "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول بموجب ميثاق الامم المتحدة" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970 دون تصويت. ويؤكد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن "الصحراء الغربية" نفاذ مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي. وقد قامت الحكومة البريطانية، التي عارضت المبدأ في السابق، في السنوات الأخيرة بتبنيه وتنفيذه "كنوع من الدفاع عن النفس" فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بوضع جبل طارق وجزر الفوكلاند (مالفيناس).]

السابق، في السنوات الأخيرة بتبنيه وتنفيذه "كنوع من الدفاع عن النفس" فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بوضع جبل طارق وجزر الفوكلاند (مالفيناس).]

وعلى الرغم من أن الإشارة إلى المبدأ غالباً ما تربطه بميثاق الأطلسي الصادر في 14 أغسطس 1941، فإن أهم تطور في هذا المبدأ هو الإشارة إليه عندما ورد "مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب" في المادة 1، الفقرة 2، والمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة. وكان العديد من الفقهاء والحكومات يرون هذه الإشارة إلى المبدأ باعتبارها ذات قيمة إرشادية، غير أن ممارسات أجهزة الأمم المتحدة ثَبَّتَت المبدأ كجزء من قانون الأمم المتحدة. وفي القرار رقم 637 A(VII)الصادر في 16 ديسمبر 1952، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، بأن "على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجوب الالتزام بحق تقرير المصير لكل الشعوب والأمم". والأهم من ذلك هو الأعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة الذي تبنته الجمعية العامة عام 1960 والإشارة إليه في العديد من القرارات المتعلقة بعدد من الأقاليم منذ ذلك الحين. وقد أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لتصفية الاستعمار.

وهكذا، ومن تتبع الممارسة لهذا الحق، بمفومه الكلاسيكي، عبر تاريخه، يجد المرء أنه ارتبط بمنح هذا الحق للشعوب غير المستقلة، والشعوب المطالبة بالحكم الذاتي، والشعوب التي كانت خاضعة لنظام الوصاية الأمم، إي الشعوب التي كانت خضعت للاستعمار أو لنظام الوصاية التي عملت به عصبة الأمم. كما يجد المرء أن الأمم المتحدة، منذ العام 1960 وتثبيت مبدأ حق تقرير المصير وتشكيل لجنة تصفية الاستعمار، قد لعبت دوراً جوهرياً في استقلال العديد من الأقاليم والشعوب التي كانت تحت الاستعمار أو الانتداب.

وفي العام 1962 تبنت الجمعية العامة في قرارها رقم 1803 الذي نص على حق لشعوب غير القابل للتصرف في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، واعتباره من الحقوق المنبثقة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي تقرير مركزها السياسي وتأمين نمائها الاقتصادي، شريطة عدم الإخلال بأية التزامات تستند إلى مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي، القائم على الفائدة المتبادلة، ومبادئ القانون الدولي.

بعد ذلك، قامت الجمعية العامة بجمع كافة القرارات التي سبق أن اتخذتها بصدد تقرير المصير في قرار واحد محاولة لإيضاحها، وذلك في القرار رقم 2625 الذي اتخذته بالإجماع في دورتها 25 في 24 نوفمبر 1970، والذي تضمن "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول بموجب ميثاق الامم المتحدة"، السابق الإشارة إليه، التصريح الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ومن الأمور المهمة في هذا القرار يلزم الدول بمعامله كافه المواطنين في إقليمها بشكل متساو دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون. كما أكدت الجمعية العامة في القرار رقم 2787 والصادر في 12 ديسمبر 1972 حق الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال وشرعية نظامها بكل الوسائل المتاحة لها والمنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي قرارها رقم 3970 الصادر في نوفمبر 1973، طالبت الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وتقديم الدعم المادي والمعنوي وكافة أنواع المساعي الدبلوماسية.

الموقع الجغرافي لفلسطين:

يطلق اسم فلسطين على القسم الجنوبي الغربي لبلاد الشام، وهي الأرض الواقعة غربي آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط. ولفلسطين موقع استراتيجي مهم، إذ تعد صلة الوصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، ونقطة التقاء جناحي العالم الإسلامي.

وقد سكن الإنسان أرض فلسطين منذ عصور موغلة في القدم كما تدل الحفريات والآثار، وشهدت أرضها مراحل التطور الإنساني الأولى في التحول من الرعي إلى الزراعة، كما أن أول مدينة جرى تشييدها في التاريخ هي مدينة "أريحا" الواقعة شمال شرقي فلسطين وذلك نحو 8000 ق.م حسبما يذكر علماء الآثار.

وأقدم اسم معروف لهذه الأرض هو "أرض كنعان"؛ لأن أول شعب سكن هذه الأرض ومعروف لدينا تاريخياً هم "الكنعانيون"، الذين قدموا من جزيرة العرب نحو 2500 ق.م. واسم فلسطين هو اسم مشتق من اسم أقوام بحرية، لعلها جاءت من

غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجة حوالي القرن الثاني عشر ق.م، وورد اسمها في النقوش المصرية باسم "ب ل س ت"، وربما أضيفت النون بعد ذلك للجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، فلم يبق لهم أثر مميز سوى أنهم أعطوا الأرض اسمهم.

أما أرض فلسطين بحدودها الجغرافية المتعارف عليها حاليا، فلم تتحدد بدقة إلا في أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين (وخصوصا خلال 1920-1923). وقد ظلت حدود أرض فلسطين تضيق وتتسع عبر التاريخ، غير أنها ظلت تعبر بشكل عام عن الأرض الواقعة بين البحر المتوسط والبحر الميت ونهر الأردن. وعلى أي حال، فإن مساحة فلسطين وفق التقسيمات المعاصرة تبلغ 27009كم2. وتتمتع فلسطين بمناخ معتدل هو مناخ البحر المتوسط، وهو مناخ يساعد على الاستقرار والإنتاج.

الصراع العربي الإسرائيلي:

أصدرت هيئة الأمم المتحدة سنة 1947 قرارا يقضي بتقسيم فلسطين إلى جزء عربي وآخر يهودي، وتم تدويل مدينة القدس، فحصل اليهود الذين لا يمثلون إلا 31% من السكان على 55 % من الأراضي في حين خصص الباقي للفلسطينيين الذين عارضوا خلق دولة يهودية فوق الأراضي العربية. أدى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل يوم 14 ماي سنة 1947 إلى اندلاع مجموعة من

المواجهات مع الفلسطينيين تطورت إلى حروب مع الدول العربية التي انهزمت في حربي

1948 و 1967 حيث وسعت إسرائيل حدودها على حساب الدول المجاورة، كما أنها شاركت

في العدوان الثلاثي ضد مصر سنة 1956، في حين أن حرب أكتوبر 1973 أظهرت الإمكانيات

الهائلة لقوة عربية موحدة

ـنشأة المنظمة الصهيونية وأهدافها :

الصهيونية: حركة سياسية عالمية استهدفت إنشاء وطن قومي لليهود، ويعتبر "تيودور هرتزل (Theodor Herzl) "مؤسس الحركة الصهيونية، ترجع جذور الحركة إلى سنة 1897م، وهي السنة التي انعقد فيها المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال Bâle السويسرية، والذي انبثقت عنه المنظمة الصهيونية العالمية، وقد

تبين في هذا المؤتمر أن الصهيونية تسعى إلى إقامة وطن لليهود في أرض فلسطين معترف بها وفقا للقانون العام (الدول الكبرى)، وتشكلت المنظمة الصهيونية من عدة أجهزة، منها :

- الوكالة اليهودية: التي تشرف على تنظيم الهجرة إلى فلسطين واستيطانهم لها .
- المصرف الاستعماري اليهودي: الذي يتولى نفقات الخدمات العامة .
- الصندوق القومي اليهودي: الذي يقوم بشراء الأراضي في فلسطين .
- الصندوق التأسيسي: الذي يتولى جمع التبرعات وتمويل الهجرة .
- مكتب فلسطين: الذي يشرف على استعمار الأراضي وتوطين اليهود .
- مليشيات عسكرية: وهي مجموعات مسلحة تستعمل العنف ضد الفلسطينيين من أبرزها "الهاغانا ."

ولتحقيق معالم الدولة اليهودية المنشودة، اتخذ المؤتمر الإجراءات التالية :

- خلق أجهزة التمويل والتهجير وشراء الأراضي والاستيطان .
- تأسيس الملشيات العسكرية .
- تقوية الشعور القومي اليهودي .[3]
- القيام بالمساعي الدبلوماسية للحصول على مساعدة الدول الإمبريالية وخاصة بريطانيا .

إلى جانب ذلك فقد ساعد تقارب المصالح الصهيونية من جهة والمصالح البريطانية من جهة أخرى عن إصدار هذه الأخيرة للتصريح المعروف بوعد بلفور في 2 نونبر 1917م، الذي نص على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين

التحالف الصهيوني البريطاني لاستعمار فلسطين :

تمكن زعماء الحركة الصهيونية من إقناع بريطانيا بتشكيل دولة يهودية بفلسطين لضمان المصالح الإنجليزية في المشرق العربي، في الوقت الذي احتاجت بريطانيا إلى المال خلال الحرب العالمية الأولى، وكذلك دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق، ولتحقيق أهدافها قبلت بريطانيا مطالب الحركة الصهيونية

[3] عاصم الدسوقي الصهيونية والقضية الفلسطينية،دار الملك ع العزيز 1983

وصرح وزير خارجيتها بلفور في 1917م بأن بريطانيا ستسهر على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وبعد نهاية الحرب وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، عينت بريطانيا مندوبا ساميا يهوديا (هربرت صمويل) على المنطقة لتطبيق ما جاء في صك الانتداب، كإنشاء الوطن القومي اليهودي والاعتراف بوكالة يهودية تساهم في إدارة فلسطين، تلك الإدارة التي تتولى وضع القوانين وتسهل الهجرة والحصول على الجنسية من طرف اليهود .

أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي:

البعد العسكري والأمني: عرف الصراع العربي الإسرائيلي في معظم فتراته سباقا متواصلا للتسلح ينبع أساسا في الدور الذي تؤديه إسرائيل في إشعال هذا السباق فهي ترى ان عملية التحديث العسكري مسالة مستمرة لا تتوقف حتى في ظروف المفاوضات والتسوية السلمية.وهدف إسرائيل من تطوير إمكانياتها العسكرية هو خوفها من اندلاع حرب ناتجة عن توحد الدول العربية خاصة إذا ضم الدول الإسلامية إيران وباكستان، كما أن إسرائيل دولة فتية خرجت من رحم بريطانيا وترعاها أمريكا، ونظرا للمصالح الغربية في المنطقة كان لزوما على الغرب عموما وأمريكا على وجه الخصوص حماية مصالحها من جهة وحماية أمن إسرائيل من جهة أخرى من أي تهديدات محتملة في المنطقة.

البعد الحضاري والديني: تعتبر المنطقة إرثا حضاريا وثقافيا ودينيا بامتياز ، كما تعتبر مهبطا للديانات السماوية الثلاث(إسلام ،مسيحية ، يهودية)، حيث عرفت وتعرف هاته الأخيرة صراعات بين معتنقي مختلف الديانات على مر العصور والأزمنة، ولا يزال بالصراع قائما إلى يومنا هذا فالطرف الإسرائيلي يمثل الديانة اليهودية والحضارة الغربية، والطرف الفلسطيني والعربي يجسدان الحضارة والدين الإسلامي.

البعد النووي: يزداد الخلل في موازين القوة بين العرب وإسرائيل خاصة في مجال القدرة النووية حيث نجد إسرائيل وبفعل الدعم من المانيا وفرنسا وأمريكا غير المحدود صار العرب محرومين من اغلب مصادر التسلح بأسلحة الدمار الشامل على رأسها السلاح النووي،في حين نجد ان و.م.أ وبريطانيا وفرنسا وبزعم الغزو العراقي للكويت عملو على نزع وحظر تصدير تكنولوجيا صناعة الصواريخ والتكنولوجيا النووية للدول العربية ،في حين أن إسرائيل حصلت على العديد من المزايا من خلال تحالفها مع و.م.ا

فحصلت على الصاروخ الأمريكي المتقدم نيوتلس الذي يعمل بالليزر.أما من الناحية الرسمية فإسرائيل تنكر امتلاكها للسلاح النووي .

البعد الاقتصادي: تكشف التطورات الحديثة في مفاهيم وسياسات التنمية وخصوصا التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية عن تصاعد الفجوة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل لصالح هذه الأخيرة ،هذا إلى جانب ان الاستثمار في التطوير والتكنولوجيا والإنفاق يشهد تراجعا ملحوظا بالنسبة للجانب العربي بفعل سياسات التنمية التي اعتمدت على تصدير المواد الخام وتنمية الاستهلاك وعدم الاهتمام بتنويع قاعدة الاقتصاد وجعلها قاعدة أكثر تركيبا وتعقيدا بالاظافة إلى أن غالبية البلاد العربية لا تزال تعتمد على موارد خارجية بالأساس أي لا تعتمد على قدرات محلية وموارد وطنية بل تتأثر بظروف البيئة الدولية مثل صادرات النفط والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والقروض الخارجية والممرات البحرية

البعد المائي: تعاني معظم الدول العربية من نقص خطير في موارد المياه نظرا لعوامل عدة منها وقوع الوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة ،بالإضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الرئيسية في الأردن وفلسطين وسوريا،وإذا كان الميزان المائي مختلا لغير صالح العرب فان هذا الخلل يزداد مع الابتلاع الإسرائيلي المستمر لموارد المياه ،كما أن التوسع الإسرائيلي كان مقترنا بالموارد المائية كما ان السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية فرضت قيود شديدة على كل من يستخدمها من المواطنين العرب .كما مكن احتلال إسرائيل لكامل فلسطين مع عدوان تل ابيب 1997 مع إكمال السيطرة على موارد المياه في القدس والضفة الغربية وغزة .وبموجب الأمر العسكري 158 لعام1967 في قطاع غزة والأمر العسكري رقم 281 لعام 1968 في الضفة الغربية تم اعتبار المياه من أملاك إسرائيل ولا يسمح لأي شخص امتلاك أو تشغيل منشاة مائية إلا بإذن من القائد العسكري للمنطقة

المواقف من القضية الفلسطينية:

مؤيدة لإسرائيل:

الأمم المتحدة:حيث اتخذت موقف ثابت وهو تصميمها على مشروع تقسيم فلسطين إلى قسمين.

إسرائيل:موقفها موقف واضع حيث سعت لانتهاك ارض فلسطين إضافة إلى عدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

بريطانيا:انسجمت مع السياسات الإسرائيلية حيث تقف بموقف متصلب منحاز بشكل واضع لإسرائيل..

معارضة لإسرائيل:

الاتحاد الأوروبي:موقف ايجابي اتجاه فلسطين تمثل في وجوب قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

الدول الإسلامية:اعتبروا أن القدس أرض عربية إسلامية غير قابلة للتنازل.

فلسطين:موقف متميز وملتزم وجريء جدا حيث انهم متمسكين بدولتهم وسعوا من اجل السلام .

الدول المحايدة: كسويسرا وبلجيكا وموقفها محايد حيث اكتفت بمتابعة الأحداث عن بعد.

وسائل الإعلام والقضية الفلسطينية:

شكل الإعلام قوه على المجتمع ولا شك أن الإعلام والرأي العام وجهان لعمله واحده بحيث الرأي العام يظهر آراء المجتمع بينما الإعلام يضع ما يريد من الآراء التي تفيد مصلحته والإعلام له تأثير قوي وقادر على تحويل حياه أشخاص عاجزين عن حماية أنفسهم ويأتي هنا دور الإعلام بكشف الأمور والتحري عنها وتزويد الجمهور بمعلومات صحيحة والأخبار الصادقة والرأي العام يمثل رأي أغلبية المجتمع

وسائل الإعلام الفلسطينية: إذا عدنا إلى تاريخ الإعلام في فلسطين فإننا نجد أن فلسطين من أولى الدول العربية التي نشأت فيها الصحافة في أواخر القرن التاسع عشر ففي فلسطين ظهرت أولى الصحف العربية ومنها القدس الشريف باللغتين التركية والعربية وصحيفة الغزال وجريدة صهيون وكذلك جريدة النفير وغيرها من الصحف إلى أن تطورت الصحافة فصدرت المجلات الأدبية، وخلال الاحتلال البريطاني مارست دورها بشكل كبير أدت فيه إلى تقوية الروح القومية والإحساس بالوعي القومي، فتاريخ الصحافة الفلسطينية حافل بالأمثلة الدالة على عظمة الدور الذي قامت به، أما في حقبة الاحتلال الإسرائيلي بعد نكسة 1967 فقد توقفت الصحف العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الصدور ، فأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جريدة " اليوم " لسد الفراغ الإعلامي العربي في الضفة والقطاع ، إلا أن محاولتها باءت بالفشل ، ثم عادت فدفعت بصحيفتها الثانية " الأنباء " في 1968/10/24م وكانت أكثر قدرة على المناورة من سابقتها ولكنها جوبهت بالمقاطعة الفلسطينية،

فسمحت بإصدار الصحف الفلسطينية ومنها صحيفة القدس والفجر والشعب حيث كانت هذه الصحف تخضع للقوانين الإسرائيلية التعسفية إلا أن الصحفيون واجهوا الكثير من العراقيل والقيود المشددة كالقتل والإبعاد أو إغلاق الصحف ومنع توزيعها أو تفعيل مقص الرقيب العسكري أو الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية على العاملين في المؤسسات الإعلامية؛ لكن كل ذلك لم يكن لينال من عزيمة الصحفيين وإصرارهم على مواصلة مشوارهم الوطني، حيث حملوا على عاتقهم هموم الوطن والمواطنين، وحاولوا إبرازها محليًا وعربيًا وعالميًا؛ فنجحت الصحافة الفلسطينية إلى حد بعيد في إيصال صوت الشعب الفلسطيني وهمومه والمحافظة على هويته، وعرض قضيته أمام العالم؛ فعملت الصحافة الفلسطينية على تغيير الصورة الزائفة التي رسمها الاحتلال الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني؛ وحولت قضيته إلى قضية نضالية، حظيت على إثرها القضية الفلسطينية بالتأييد العالمي، وكشفت زيف الاحتلال، وأثبتت للعالم بأننا شعب يستحق الحياة

الإعلام العربي: قبل ما يسمى بالربيع العربي وإبان انتفاضة الأقصى وقبلها انتفاضة الحجارة كانت بعض وسائل الإعلام العربي تولي قضيتنا الفلسطينية أهمية من حيث تغطية الأحداث وتقديم التقارير والمقابلات الصحفية وأيضاً إنتاج الأفلام السينمائية والوثائقية التي تحاكي نضال شعبنا الفلسطيني وإبراز جرائم الاحتلال الإسرائيلي مما خلق حالات التفاعل والتضامن مع شعبنا الفلسطيني فخرجت المظاهرات والاحتجاجات لتجوب العواصم العربية رغم تعرضها للمنع والتصدي من قبل قوات الأمن العربية.

ولكن اليوم فالمتابع لوسائل الإعلام العربية المسموعة منها والمرئية ليلحظ بشكل واضح غياب القضية الفلسطينية وأخبارها ومعاناة شعبنا الفلسطيني

الإعلام الغربي: الإعلام الغربي يتعاطى مع القضية الفلسطينية كأنه نزاع بين طرفين(فلسطيني وإسرائيلي) ومواده الإعلامية تخلو تماماً من السياق التاريخي للقضية الفلسطينية بل ويتعاطى مع تغطية الاعتداءات الإسرائيلية بحروبها بشكل متساوٍ ويتعمد سرد تفاصيل القتلى الإسرائيليين أما شهدائنا فهم أرقام في إعلامهم دون أدنى تفاصيل، وهذا يعود إلى مدى تغلغل الإعلام الإسرائيلي في داخل الإعلام الغربي وتأثيره الكبير في تحرير سياساته ومرتبط في نوعية العلاقات الإستراتيجية التي تربط دولة الاحتلال مع هذه الدول، ودائما الإعلام الإسرائيلي هو السباق في القصة الإعلامية بكافة تفاصيلها وهذا ما يميزه عن الإعلام الفلسطيني والعربي الذي يبنى مواده الإعلامية على رد الفعل. في زمن التطور التكنولوجي وتعدد وسائل الاتصال وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي فقد انفتح المجال أمام حرية الرأي

والتعبير فبدأ الكتاب والمثقفون والناشطون الغرب بنشر مقالاتهم وما يشاهدونه بأعينهم في الأراضي الفلسطينية من جرائم الاحتلال الإسرائيلي وكان لبعض الجاليات الفلسطينية دور في ذلك، فاجتاحت المظاهرات الكثير من العواصم الغربية مما غير من سياسات بعض الدول التي لا تربطها علاقات إستراتيجية مع دولة الاحتلال فبدأت حملات المقاطعة لمنتجات المستوطنات وكذلك المقاطعة الأكاديمية، وبالتالي بدأنا نلاحظ التغيير في التعامل مع القضية الفلسطينية ولكن ليس بحجم الشكل الذي نريده.

الحلول المقترحة لحل القضية الفلسطينية: يمكن القول أن الأطراف الدولية وضعت أكثر من حل للقضية الفلسطينية، لكن أبرزها مايلي:

-العودة إلى تقسيم المنطقة إلى دولتين متجاورتين لكل منهما حدوده السياسية والجغرافية بالعودة إلى حدود 1948.

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

-دخول الشعب الفلسطيني مع المحتل الإسرائيلي في حرب عسكرية.

-يمكن للطرفين التعايش جنبا إلى جنب مع بعضهما البعض.